خصخصة المياه في الدول العربية (الواقع والآفاق)

م. نوار جليل هاشم*

المقدمة :-

تعد المياه من أهم العوامل التي تساهم في تقدم الشعوب اجتماعيا واقتصاديا ، وقلتها تعتبر من العوائق التي تقف بوجه التطوير والإنماء وتؤثر بشكل كبير على المستوى ألمعاشي للمواطنين ، لذا اتجهت بعض البلدان إلى عملية خصخصة مياهها ، في سبيل رفع المستوى ألمعاشي لمواطنيها ، متناسية بذلك حق المواطن العادي في الحصول على مياه نقية ونظيفة باعتباره حق من حقوقه المدنية.

فرضية البحث:-

إن لسلعة الماء خصوصية تلزم الحكومات في البلدان النامية بان يكون أسلوب خصخصة هذا القطاع الحيوي خاضع لشروط معينة تبقي للدولة دورا مؤثرا في رسم سياسة الإنتاج والتسعير وفقا لاعتبارات اجتماعية ، إضافة إلى الأخذ بنظر الاعتبار الاعتبارات الاقتصادية.

هدف البحث :-

محاولة تقصي الأسلوب الأمثل لخصخصة قطاع المياه في البلدان العربية ، في حال أصرت حكومة ما من حكومات هذه الدول على اتخاذ هكذا إجراء بدوافع شتى ، وذلك عن طريق تقديم سيناريوهات بديلة .

منهجية البحث :-

تم إتباع المنهج الوصفي المقارن بين تجارب بعض البلدان العربية في مجال أساليب خصخصة قطاع المياه ، إضافة إلى المقارنة بين سيناريوهات بديلة تتعلق بأسلوب الخصخصة .

هيكلية البحث :-

يتكون البحث من ثلاثة محاور :

- المحور الأول:خصخصة المياه (أسبابها، أنواعها)
- المحور الثاني: التجارب العربية في خصخصة المياه (مصر، السعودية، الأردن، لبنان)
- المحور الثالث: مستقبل خصخصة المياه بين القطاع العام والقطاع الخاص.

---

* الجامعة المستنصرية/مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

المحور الأول: خصخصة المياه (أسبابها، أنواعها)

تحمل عبارة الخصخصة بشكل عام تعريفاً يعد إن كل عملية تهدف إلى نقل وتحويل وظائف جزئية أو كاملة أو مسؤوليات تتولاها الحكومة إلى القطاع الخاص الذي يحركه دافع تحقيق

الربح. ويرى بعض المختصون في الاقتصاد إن خصخصة مسؤوليات الحكومة هي العلاج المناسب لعجز الحكومة أو لعدم مقدرتها على القيام بهذه المسؤوليات أو العلاج المناسب للفساد الذي يتشكل فيها [١] لذا أصبحت الموارد المائية سلعة خاضعة لمنطق السوق ومنطق العولمة ويعني ذلك فتح خدمات المياه تماماً للقطاع الخاص ليتضمن تشغيل وإدارة المرافق العامة لمياه الشرب ومحطات التحلية وتسعيره وخصخصة شركات المياه وجعل السوق ومنطق الأسعار هو الذي يقرر طريقة توزيع المياه، حيث تبلغ قيمة التجارة والاستثمار في قطاع المياه في العالم حالياً ٣٠٠ مليار دولار[٢] ويتوقع استثمار حوالي ١١٧ مليار دولار أمريكي في الشرق الأوسط بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥ أي بزيادة نسبتها ٥٩% بالمقارنة مع الاستثمارات في العقد المنصرم[٣].

ان أنظمة الماء العامة أي التي تديرها الحكومة واحدة من الأمور الجيدة في المجتمعات ولكن التغير السريع الذي حدث عن طريق الصناعات الثقيلة والأعمال الزراعية الضخمة أخذا يستنفذان الماء بصورة سريعة وأدى هذا إلى استيلاء نطاق واسع من الشركات وبمساعدة البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى على إجبار الحكومات المتضايقة مادياً إلى خصخصة مائهم[٤]، لذا أصبحت خصخصة المياه سواء ببيعها مباشرة للقطاع الخاص أو بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص هو الآن موضوع له الأولوية وذلك على نحو ما أكده (كوفي عنان) السكرتير السابق للأمم المتحدة في تصريح قال فيه (إن الحلول الدائمة والفعالة لا يمكن أن تتم إلا إذا اتحدت جهود أصحاب المصالح الاستثمارية مع الجهود الأخرى للمشاركين في العمل وان هذا لن يحدث إلا بتعبئة وتنظيم القطاع المشترك وهو ما نعتبره تقدماً هاماً)[٥].

تعتمد خصخصة موارد المياه على مبدأ (استرجاع الكلفة الكاملة Full Cost Recovery) لإدارة المياه بدءاً من الجمع حتى التنقية والتوزيع والصيانة وهذا يعني تلقائياً زيادة أسعار المياه على المستهلك وهناك نقاش مضاد مفاده إن مثل هذه الإجراءات قد تكون مفيدة من الناحية البيئية ومن ناحية استدامة الموارد لأنها لا تجعل المياه مورداً رخيصاً أو حتى مجانياً خاضعاً للهدر في البلدان التي تعاني من شح المياه بل مورداً ثميناً يجب إدارته بفعالية وترشيد[٦].

هناك خمسة أسباب رئيسة للخصخصة[٧]:

اولا- تحسين نوعية المياه (Improvement of water quality):
إن تلوث المياه وعدم وصول مياه نظيفة وملائمة وكافية للمستخدم يعد احد أسباب خصخصة المياه، (حيث أفاد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ إن كل دولار يستثمر في تحسين نوعية المياه والصرف الصحي سيحقق عائداً يبلغ ثمانية دولارات عن طريق زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الرعاية الصحية)[٨].

ثانيا- تحويل الحاجات للاستثمار
(Financing needs for investment):
إن الدولة في بعض الأحيان تحتاج إلى الاستثمار في مشاريعها نتيجة ضغط البنك الدولي والمؤسسات المالية الكبيرة.

ثالثا- الحاجة للخبرة والتقنية (Needs for Technical expertise): حيث تحتاج بعض الخدمات وخاصة في البلدان النامية إلى اخذ الخبرة من الشركات الكبيرة للاستفادة منها في المستقبل.

رابعا- efficiency concerns الاهتمام بزيادة الكفاءة ورفع مستوى الأداء.

خامسا- الطمع والجشع (greeds): حيث لايكون هم الشركات الخاصة حماية المستخدم بل همها الأول والأخير هو الربح لذا قد لا تصل إلى المستهلك مياه ملائمة أو كافية للاستخدام.

هناك ثلاثة نماذج رئيسة للخصخصة تمثلها الأوضاع في فرنسا وبريطانيا وألمانيا التي تستخدم على الترتيب ،اولا : الإدارة بعقد (تفويض) ،Outsourcing (عقد الإدارة): أي إن الشركات مسؤولة فقط عن إدارة النظام وتعني العمليات الخاصة لصيانة مرافق المياه (O &M) والتجهيز لمختلف الأشياء مثل أعمال المختبر، قراءة العدادات، تجهيز المواد الكيماوية...الخ.

فالنظام الفرنسي يسمح بالكثير من الاختيارات بداية من التأجير وحتى الالتزام ، الأمر الذي يعطي مرونة كبيرة تتناسب مع الظروف الخاصة للمتعاملين فيما يتعلق بالمشكلة الحساسة الخاصة بملكية البنية التحتية حيث تبقى الدولة مسيطرة على الجزء الأكبر وتخصص الباقي، ثانيا : أما أسلوب الإدارة البريطاني Asset Sale الذي يعهد بقطاع الماء لوكالة مستقلة أي يعني خصخصة الماء بالكامل (الماء التصريف، المجاري والمعالجات...الخ) ، يعني التنازل عن الموجودات (وليس تسليمها بمقتضى عقد التزام) للقطاع الخاص الذي يحرم بذلك المجتمع من أية سلطة إذ يخضع لقوى السوق ومقتضياته الاقتصادية دون المقتضيات الاجتماعية، ومع ذلك فان هذا الاسلوب يدافع عنه بحماس الفنييون والخبراء الماليون وهذا هو السبب في إن المساعدات الممنوحة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تخصص لصرف رؤوس أموال لإقامة بنية تحتية حديثة بالكامل توضع تحت إشراف شركات خاصة، بدلاً من تحسين كفاءة المعدات والخدمات القائمة[٩]، ثالثا : نظام الشراكة المختلطة Design, Build and Operate المطبق في ألمانيا فيطبق أسلوبا مبتكراً هو تكوين شركة تضم شريكاً خاصاً يمثل الأقلية مع أغلبية من المساهمين العاملين ويُعطى عقد الإدارة للشريك الخاص أي بمعنى التفاوض والتعاقد مع شركات خاصة للتصميم وخدمات البناء باتفاقيات التشغيل والتي تمثل التوسع والأدوات والآلات والأبنية الجديدة وترقية الوسائل أي إن الدولة تؤجر المياه إلى القطاع الخاص الذي يسترجع الكلفة من المستعملين وتكون الدولة مسؤولة عن التمويل والاستثمار[١٠]. والمشكلة الرئيسة في هذا النظام هي فقدان التوازن بين من يعهد بالتفويض ومن يتلقاه وتدل الخبرة العملية على انه غالباً ما يستجيب القطاع العام لمنطق القطاع الخاص[١١]، وعلى الرغم من إن جميع الأشكال الثلاثة تحمل في طياتها بذور الخصخصة إلى إن النموذج الفرنسي هو الأكثر انتشاراً وهو ما يعرف اليوم بالقطاع المشترك[١٢].

ويبين الجدول (١) المقارنة ما بين ايجابيات وسلبيات الأنظمة الثلاثة من أنظمة مشاركة النظام الخاص

جدول (١)

ايجابيات وسلبيات القطاع الخاص

الرقم	النظام	الايجابيات	السلبيات
١	عقود الخدمات	١. يستفيد القطاع العام من خبرة القطاع الخاص. ٢. رفع كفاءة المرافق. ٣. سهولة التعاقد حيث لا يحتاج لشروط معقدة	١. لا يحسن الأداء لدى موظفي القطاع العام. ٢. لا يقوم بحل مشاكل التعرفة او استرداد

			الكلفة
٢	عقـــــود الإدارة	١. تحسين الخدمات. ٢. رفـــع كفـــاءة أنظمـــة التشغيل. ٣. تحسين هيكلة المرفق. ٤. خطـــوة أولـــى نحـــو الخصخصة.	١. مسؤولية القطاع العام عن تحويـل المشـاريع وجـزء مـن كلفة التشغيل.
٣	عقـــــود الامتياز	١. القطـاع الخـاص مسـؤول عن جميع الأنشطة. ٢. يحقق أعلى كفاءة. ٣. التعاقد مقابل مبلـغ محدد يمكـن ان يحـدد لـه هدف وحوافز أداء.	١. إبـرام العقـود مسـألة معقدة. ٢. بحاجـة الـى هيئـة تنظـيم ذات كفـاءة عالية. ٣. يوجـد نـوع مـن الاحتكار.

المصـدر :- التجربـة الأردنيـة فـي خصخصـة خـدمات قطـاع الميـاه، سـلطة الميـاه، المملكـة الأردنيـة الهاشمية، ٧/١١/٢٠٠٧.

المحـــــور الثـــــاني: التجـــــارب العربيـــــة فـــــي خصخصـــــة الميـــــاه (مصر، السعودية، الأردن، لبنان)

أولا: خصخصة المياه في مصر:-

تعاني مصر من مشكلات عديدة في إدارة مياه الشرب سواء فيما يتعلق بنوعيتها او ما يتعلق بمدى كفايتها للمواطنين او من السياسات التي تتجه إلى خصخصة المياه، فما زال رقم الفاقد من مياه الشرب من الشبكات الرئيسة يقترب من ٥٠% من هذه المياه وهو ما يقدر بـ ١.٥ مليار سنوياً هذا بالإضافة إلى الديون الحكومية المستحقة للهيئة العامة السابقة لمياه الشرب وهي تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون جنيه مصري سنوياً وهو ما يؤثر في تطوير نوعية مياه الشرب وعلى إمكانية مدها إلى المناطق المحرومة منها. وبدلاً من معالجة هذه المشكلات فقد اتجهت السياسات الحالية إلى خصخصة المياه وتحولها من مرفق عام إلى شركة خاصة[١٣] فقد كشفت الحكومة المصرية عن مشروع قانون يفتح الأبواب أمام شركات القطاع الخاص لإقامة مشروعات للري وتشغيلها وقد خضع المشروع لمراجعة مجلس الدولة والذي يعد أعلى سلطة قضائية في البلاد وسوف يتيح مشروع القانون الجديد للمستثمرين العرب والأجانب إقامة مشروعات للري تحمل المياه إلى الأراضي المستصلحة حديثاً[١٤].

وقد سبق للبنك الدولي للإنشاء والتعمير أن طرح فكرة خصخصة المياه على الحكومة المصرية مرات عديدة وفي كل مرة كانت الحكومة المصرية تتملص من الإذعان لمطالب البنك وتطلب تأجيل خصخصة مياه الري ورفع أسعار مياه الشرب حتى يتم تهيئة الرأي العام أولا لقبول الفكرة[١٥]. وتعد مصر من الدول الرافضة لمبدأ تسعير وخصخصة المياه ولكن هناك تناقض في الموقف المصري حيث ان الحكومة المصرية تحصل من مواطنيها على مبالغ شهرية نظير خدمة المياه فقد قررت هيئة مياه الشرب رفع سعر متر المياه من ١٢ قرش إلى ٣٥ قرش[١٦] غير إن الحكومة المصرية نفت وجود أي تناقض في الرؤية المصرية لهذه القضية، موضحاً إن ما تحصل عليها الدول نظير خدمة المياه هو في الواقع نظير تكلفة نقلها وتنقيتها ولكن المياه في حد ذاتها لا تباع، وهذا ما يسمى بمبدأ استعادة التكاليف[١٧].

مع كل هذا فقد قررت الحكومة المصرية خصخصة مياه الري أو بيعها للفلاحين عن طريق توقيع اتفاقاً بين وزارة الري وبعض المستثمرين الأجانب لمدة ٣٠ عاماً قابلة للتجديد يقوم المستثمرون بمقتضاه بمد شبكات وأنظمة ري للأراضي الزراعية في مقابل تعريفة سنوية ثابتة بالإضافة لتعريفة أخرى عن استهلاك المياه.

وأشار تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال ان المرحلة الأولى لبرنامج خصخصة مياه النيل تشمل منطقة جنوب غرب الدلتا على مساحة ٤٥٠ ألف فدان، وقد عزت وزارة الري خطتها بخصخصة مياه الري الى رغبتها في تقليل الاعتماد على المياه الجنوبية في منطقة جنوب غرب الدلتا[١٨] وستقوم الحكومة بضمان قرض بقيمة ١٧٥ مليون دولار من البنك الدولي إلى المستثمر الأجنبي الذي سيتولى تنفيذ هذا المشروع على أن يقدم له ١٥% من قيمة هذا المبلغ ثم بعد ذلك يسحب ٨٥% المتبقية من القرض لأعمال المشروع[١٩] وتتضمن الخطة الجديدة بيع وتخصيص مساحات من الترع الرئيسة الكبرى يتم عن طريقها قيام المستثمر بصيانة المساحة المخصصة وتبطينها وإقامة الحواجز والبوابات عند أفرع الترع والمصارف والمجاري المائية بالجهة التي يقوم بصيانتها وبيع المياه بالمتر للمزارعين وأصحاب الأراضي والشركات بأسعار سيتم تحديدها مسبقاً بمعرفة الحكومة [٢٠].

وقد اشتملت الاستراتيجية الخاصة بوزارة الري حتى سنة ٢٠١٧ على تشجيع مشاركة القطاع الخاص بانتهاج سياسة الخصخصة عن طريق إنشاء شركتين قابضتين تتولى أحداهما أعمال مشروع تنمية شمال سيناء، والأخرى تتولى أعمال مشروع تنمية جنوب الوادي، وتحويل هيئة المساحة من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية، بالإضافة إلى الإعداد لخصخصة مصانع مواسير الصرف المغطى والتي تبلغ سبع مصانع وذلك عن طريق بيعها وإنشاء شركة مساهمة لإدارتها، وأيضا خصخصة صيانة أعمال الصرف حيث تمتلك هيئة الصرف عدد كبير من المعدات الثقيلة والخفيفة الخاصة بصيانة شبكات الصرف وتشجيع إنشاء شركات للخدمات والصيانة والتسويق التي تهدف الى الربح[٢١] .

وقد تم عرض هذه المشاريع على مجلس الدولة وقد تبين ان اخطر ما في هذا القانون هو حق هؤلاء المستثمرين في بيع مياه الري والشرب الى من يشاءون بمن فيهم إسرائيل بعد السماح لهم عن طريق هذا القانون بإنشاء وتشغيل وصيانة وإدارة جميع المنشآت والآلات والمعدات والشبكات والخطوط وغيرها مما يدخل في مجال الري والصرف ودون التقيد بقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية او أي قانون آخر[٢٢].

وقد رافق هذه القوانين رفض شعبي متزايد لأن خصخصة مياه الري سوف يؤثر سلبا على الفلاح ممثلا بانخفاض مستواه ألمعاشي على اعتبار أن المياه هي حق من حقوق المواطن الأساسية التي لا يمكن المساس بها إلا بحدود مقتضيات الندرة وترشيد نمط الاستهلاك[٢٣]، ويعد القطاع الزراعي في مصر من أوائل القطاعات التي خضعت لعملية الخصخصة بعد أن تم إلغاء كافة الدعم الحكومي ،ولا شك إن تخلي الحكومة عن إقامة البنية الأساسية سوف تزيد من تكلفة المنتجات المصرية لأن المنتج سيحاول إلى زيادة تكلفة الري إلى أسعار السلع مما يقلل من القدرة التنافسية للسلع في الأسواق الخارجية .

واللافت للنظر إن قطاع الزراعة في دول متقدمة وأكثر رأسمالية من مصر لا يزال يحظى بالدعم مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا بل يعد ملف الدعم للقطاع الزراعي في هذين الكيانين من أهم الموضوعات المعوقة بجولة مفاوضات جديدة في منظمة التجارة العالمية.

أما الأمر الثاني فإن ما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في طرح البنية الأساسية للري بمنطقة غرب الدلتا ليس قاصراً على القطاع الخاص المحلي بل هو مفتوح للأجانب[٢٤]. هذا وقد حدد ميشيل رونز مسؤول التنمية الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي (١٣) شرطاً لضمان نجاح تجربة إعادة الهيكلة وخصخصة مياه الشرب في مصر ومن بينها الأداء والجودة والتعريفات والشراكة بين القطاعين العام والخاص[٢٥].

ثانياً: السعودية:-

أوضحت دراسة علمية قامت بها شركة أبحاث بوز آلن هاملتون الأمريكية إن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الثامنة عشرة في توافر الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط، ودعت الدراسة إلى حل مشكلة المياه عن طريق عدة إجراءات منها رفع أسعار الاستهلاك والتخفيف من نسبة الهدر المائي وعقد شراكة مع القطاع الخاص لإدارة الموارد المائية[٢٦] مع العلم إن المملكة تسعى لخصخصة قطاع المياه منذ العام ٢٠٠٣ وان الاستثمارات المطلوبة لذلك تصل إلى ١٣.٣ مليار دولار وان البلاد ستحتاج إلى استثمارات بقيمة ١٠٠مليار دولار في العشرين سنة المقبلة لتلبية زيادة الطلب على الماء التي ستترافق مع تزايد عدد السكان، وقد تم رفع دراسة بشأن خصخصة قطاع المياه أجرتها المؤسسة العامة للتحلية السعودية بالتعاون مع شركة دولية متخصصة إلى الديوان الملكي الذي أحالها إلى لجنة التخصيص بالمجلس الاقتصادي الأعلى لاتخاذ قرار بشأنها[٢٧] لذا بدأت الحكومة السعودية بخطوات أولها عزمها على خصخصة المؤسسة العامة لتحلية المياه المملوكة للدولة والتي يقدر وزير المياه والكهرباء إنها تحتاج لاستثمارات قدرها ١٤٠ مليار ريال أي ٣٧.٣٣ مليار دولار على مدى عشرين عاماً، وقررت الحكومة السعودية تحويل المؤسسة العامة لتحلية المياه إلى شركة قابضة تضم كيانات ستفتح أمام مشاركة القطاع الخاص[٢٨] وقد بدأت المؤسسة فعلياً بتخصيص محطة الشعيبة والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٨٨٠ ألف متر مكعب بالإضافة إلى طرح محطة الشقيق والتي تقوم بتغذية منطقتي عسير وجازان وسيتبعها طرح محطتي راس الزور بالرياض ومحطة الجبيل للخصخصة في مراحل قريبة[٢٩] .

وفي عام ٢٠٠٥ أعلن عن خصخصة قطاع المياه بالكامل في السعودية في غضون الخمس أو السبع سنوات المقبلة، بحيث يكون على شكل شركات تدير المدن الرئيسة في السعودية، وتكون شركات مساهمة تطرح جزئياً على المواطنين كهدف نهائي في عملية الخصخصة، وقد تم توقيع عقداً للمراجعة لتقييم قطاع المياه والصرف الصحي لمدينة جدة مع شركة سويز (سافيج) الفرنسية وذلك في إطار عملية التهيئة لخصخصة القطاع عن طريق عقود الشراكة، حيث يعد ثاني عقد يتم توقيعه بهذا الصدد، بعد العقد الأول الذي وقع في وقت سابق لتقيم عقود أخرى لتقييم قطاع المياه والصرف الصحي في المدينة، والدمام، والخبر، والظهران، حيث سيتم بعدها الانتقال إلى بقية المدن السعودية، حيث تعد هذه العقود خطوة نحو خصخصة كامل قطاع المياه، حيث يسبق الخصخصة تحليل للوضع الحالي، يشمل أداء الشبكات ونسبة التسريبات والفوترة بشكلها المعمول بها، وبنسبة التسديد، ودرجة الاستجابة لطلبات الصيانة لبلاغات التسريبات والاستجابة لطلبات الاشتراك، والمشاكل التي تواجه صيانة الشبكات ومحطات المعالجة وتنقية الصرف الصحي كخطوة باتجاه خصخصة القطاع قبل إشراك العامة والخاصة في إدارة القطاع وإدارة الطلب على المياه تتلوها خصخصة القطاع كلياً[٣١]، هذا وتتنافس الشركات الكبرى على الحصول على عقود خصخصة المياه فقد تحدث السفير البريطاني شيراد كوبر كولمز الذي شاركت بلاده بأكبر وفد تجاري في منتدى جدة العالمي للمياه والطاقة والذي عقد في عام ٢٠٠٥ مبادرات خصخصة قطاعي الطاقة والمياه بورقة عنوانها ((وجهة عالمية حول خصخصة المياه والطاقة)) وتجارب بريطانيا عن خصخصة المياه والصرف الصحي والطاقة في بريطانيا، وأكد اهتمام الشركات البريطانية بالمشاركة في مشروعات عديدة من قبل المستهلكين وحتى الشركات الفرنسية في بداية الأمر ولكنها أظهرت جدواها في كثير من النواحي بعد تطبيقها في قطاع المياه، وبين إن إجمالي الاستثمارات في قطاعي المياه والصرف الصحي في بريطانيا منذ تطبيق

نظام الخصخصة قد بلغت نحو ٣٣ مليار جنيه إسترليني وان ٣٧ شركة مستقلة تعمل في هذا القطاع من شركات من خارج بريطانيا[٣٢]، لذلك بدأت الشركات تتهافت للحصول على عقود لإدارة وتشغيل وصيانة المياه والصرف الصحي، ففي مدينة جدة مثلاً ذكرت وزارة المياه والكهرباء السعودية أسماء (٧) تحالفات لشركات عالمية تأهلت لثاني منافسة عالمية لإدارة وتشغيل وصيانة قطاع المياه والصرف الصحي بنظام عقود شراكة مع القطاع الخاص، وذكرت الوزارة إن الإعلان جاء بعد إنهاء إجراءات تأهيل تحالف الشركات العالمية التي سيتم إرسال طلبات عروض الأسعار إليها للدخول في المنافسة ليتم بعد ذلك توقيع تلك العقود مع شركة المياه الوطنية وهي في المراحل الأخيرة لإنهاء إجراءات تأسيسها، ويعد هذا العقد الأكبر من نوعه والثاني على مستوى الشرق الأوسط مشيرة إلى إن الشركات المؤهلة هي شركة (فيوليا) للمياه الفرنسية وائتلاف شركة (سور) الفرنسية مع شركة (الزامل) السعودية وائتلاف شركة (سويز) الفرنسية مع شركة (اكواباور) وائتلاف شركة (أجبار) الاسبانية مع شركة (ويسكو بوشناق زهير شاكر وشركائه) وائتلاف شركة (برلين) و(سر) الألمانية مع شركة (سعودي اوجيه) وشركة (اكواليا) الاسبانية إضافة إلى ائتلاف كل من شركة (سنغافور يوتليرتيز انترناشيونال) وشركة (سالكون) وشركة (يونانيتد إنجنيز) السنغافورية. وقال البيان إن العقد سيشهد إقبالا كبيراً من الشركات العالمية والمحلية إذ تجاوز عدد الشركات اكثر من ٨٤ شركة تم تأهيل ٧ تحالفات محلية وعالمية ممن تنطبق عليها شروط التأهيل[٣٣].

ثالثاً: الأردن :-

بازدياد الطلب على المياه قامت وزارة المياه والري الأردنية بوضع الاستراتيجيات والسياسيات المائية عام ١٩٩٧ وكانت مما هدفت إليه من ذلك هو إحداث التوازن ما بين الطلب والعرض وقامت بالتركيز على إدارة الطلب على المياه فأعطت دوراً للقطاع الخاص في ذلك حين باشرت بوضع برنامج للخصخصة هدفت منه زيادة الكفاءة الإدارية واستقطاب الدعم المالي من خلال المستثمرين[٣٤] .

وبدأ التعاون فعلياً مع القطاع الخاص عام ١٩٩٩ وذلك بإبرام عقد لإدارة خدمات المياه والصرف الصحي في محافظة العاصمة تقوم به إحدى الشركات الفرنسية كما وقعت سلطة المياه بالأردن عقد تشغيل لمحطة الخربة السمراء لتنقية المياه العامة بنظام البناء والتشييد ونقل الملكية وذلك بمعاونة شركات أجنبية[٣٥]. كما أبرمت عقود مع شركة أجنبية لإدارة خدمات المياه والصرف الصحي لمحافظات الشمال الأربع (اربد، عجلون، جرش والمفرق) والذي بوشر به في شهر أيار لعام ٢٠٠٦، كما تدرس وزارة المياه والري إبرام عقد لإدارة مياه محافظات الوسط (الزرقاء والبلقاء ومادبا) مع احد المستشارين إضافة إلى العقد الذي تم توقيعه في عام ٢٠٠٦ مع مستشار محلي للفوترة والتحصيل لعوائد مياه محافظة مادبا كما تدرس الوزارة ايضاً تشكيل شركات حكومية لإدارة خدمات المياه والصرف الصحي في مناطق أخرى من المملكة[٣٦] لقد بدأت وزارة المياه والري بدراسة الخيارات المختلفة في خصخصة قطاع المياه وقامت بمقارنة ثلاثة خيارات وهي العقود الخدمية وعقود الإدارة وعقود الامتياز، لتختار عقود الإدارة والتي هي اكثر قبولاً لقطاع المياه في الأردن كونها بحاجة إلى وقت قصير لتظهر فاعليتها من ناحية وقدرتها على تحقيق نتائج ايجابية على المدى البعيد كذلك فان عقود الإدارة بحسب وجهة نظر وزارة المياه والري الأردنية هي الأكثر شمولية في التعامل مع كافة قطاعات ومرافق المياه من عقود الخدمات التي تختص بمجال واحد من هذه المرافق وعقود الإدارة تشمل التشغيل والصيانة

والجباية وقراءة العدادات والإدارة اليومية، وهي خطوة أولية ومقبولة لدى المواطنين لمشاركة القطاعين العام والخاص وهو ليس بحاجة إلى تغيير في النظام العام للعمل في قطاع المياه وليس بحاجة إلى أية تغييرات تشريعية وقانونية في بنية المرفق ويمكن السير في إجراءاته بسهولة وسرعة وبتكاليف وجهد اقل وكان خيار وزارة المياه والري هو إحالة عطاء عقد إدارة لإدارة مرافق المياه في عمان العاصمة لمدة أربع سنوات تهدف إلى إيجاد برنامج يؤدي إلى تحسين خدمات المياه والصرف الصحي[٣٧]. أما بالنسبة للمشاريع التي جرى خصخصتها هي[٣٨]:

١- محافظات الشمال وهي (اربد، عجلون، جرش والمفرق) وقد اتخذت وزارة المياه والري قراراً بمشاركة القطاع الخاص من خلال عقد إدارة ايضاً ولمدة ست سنوات يمكن تمديدها سنتين أخرى وذلك لإعطاء الفرصة للمشغل لتحقيق تقدم اكثر وسبق طرح عطاء إدارة مياه قطاع الشمال مشروع دعم إدارة التشغيل ممول من الحكومة الألمانية من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) ويهدف هذا المشروع الذي بدأ نشاطه عام ١٩٩٤ بعمل المسح الشامل وتجهيز كافة المعلومات عن أي مرفق من مرافق المياه.

٢- محافظة العقبة: نظراً لتفويض وزارة المياه بإحالة أي من مرافقها إلى القطاع الخاص فقد قررت الوزارة تشغيل مرافق المياه والصرف الصحي من خلال شركة حكومية تأسست في آذار عام ٢٠٠٤ وباشرت عملها في بداية شهر آب للعام نفسه،هذه الشركة مملوكة بالكامل للحكومة أي وزارة المياه والري كمرحلة أولى على أن يعقب ذلك طرح أسهمها للمواطنين.

٣- محافظة مادبا: تم توقيع اتفاقية مع احد المستشارين الحاليين تتضمن تطوير نظام الفوترة والتحصيل من المحافظة حيث باشر هذا المستشار عمله مع بداية هذا العام.

٤- محطة خربة السمرة لمعالجة المياه العادمة بنظام BOT، أحالت وزارة المياه والري ولأول مرة في الأردن عقد بناء وتشغيل ونقل ملكية BOT لأكبر محطة معالجة لمياه الصرف الصحي في الأردن يطلق عليها محطة خربة السمرة لمعالجة مياه الصرف الصحي وكان العقد عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى الحصول على التمويل من القطاع الخاص ومشاركته بتحمل المخاطرة المالية والفنية بدءاً بالتصاميم ثم التنفيذ وانتهاءاً بالتشغيل واشتمل العقد على تمويل وتصميم وبناء وتشغيل محطة تنقية وكذلك تشغيل محطات رفع ومعالجة أولية وخطوط ناقلة لمدة ٢٢ عاماً ومن ثم إعادة ملكية المحطة إلى القطاع العام بعد ٢٥ عاماً وبلغت تكاليف هذا المشروع ١٧٩ مليون دولار أمريكي ساهمت الحكومة الأردنية بمبلغ ٧٥ مليون دولار أمريكي لتخفيض كلفة المعالجة وقد فاز بهذا القطاع ائتلاف شركات أمريكية وفرنسية.

رابعاً: لبنان:-

بدأت شركات المياه العالمية والفرنسية بالدخول تدريجياً إلى قطاع المياه في لبنان مع الشروع في الخطة العشرية لإعادة الأعمار، وكانت تلك البدايات عن طريق ما يسمى تقديم ((عقود المساعدة الفنية)) وما تلك العقود غير دراسات تجريها الشركات العملاقة للقطاعات المجدية حالياً في بلدان العالم الثالث، وفي نيسان ١٩٩٩ رعت فرنسا مؤتمراً دولياً للتقريب بين أصحاب القرار في لبنان والمؤسسات الفرنسية في مجال استثمار المياه، وهذا ما دفع الشركات

العملاقة في حقل المياه للتقدم بخدماتها ومنها شركة ليونيز ديزو (سويز) التي قامت بعدة دراسات مائية في لبنان، وفي العام ٢٠٠٠ وقعت وكالة التنمية الفرنسية عقداً مع الدولة اللبنانية لتجهيز شبكات المياه في طرابلس[٣٩]، وكانت أولى المقدمات في خصخصة قطاع المياه في لبنان بتوقيع وزير الطاقة والمياه آنذاك مذكرة تفاهم مع مصرف (سوسيتيه جزال) في ٢٩ حزيران ٢٠٠١ تقضي المذكرة باعتماد المصرف المذكور كاستشاري لمساعدة الوزارة في وضع سياسة خصخصة قطاع المياه موضع التنفيذ وحدد (سوسيتيه جزال) نوع المهمة الموكلة إليه إرشاد الدولة اللبنانية في إطار خصخصة قطاع المياه والمياه المبتذلة، وجاء مصرف (سوسيتيه جزال) بشركتين فرنسيتين للمناقصة على خصخصة إدارة المياه في الشمال: فيفاندي **Vivendi** وليونيز ديزو **Lyonnise des eaux** اونديو **Ondeo**وفازت شركة اونديو بالمشروع وفتحت لها فرعاً في لبنان باسم اونديو للبنان، وكانت صيغة المشروع تقضي بان يعمد لبنان إلى الشروع بإعادة هيكلة مصالح المياه باتجاه الخصخصة[٤٠] وتم الاتفاق على أن تقدم الدولة الفرنسية عبر مجموعة وكالة التنمية الفرنسية قرضاً للدولة اللبنانية بقيمة ٢٠ مليون يورو في العام ٢٠٠٢ على أن تتقاضى الشركة الفرنسية اونديو مبلغ ٩ ملايين يورو بدل إدارتها للمشروع ويبقى بالتالي مبلغ ١١ مليون يورو لتنفيذ الأعمال المطلوبة لتحسين واقع المياه في طرابلس وستدير الشركة المياه في طرابلس لمدة أربع سنوات[٤١].

ولاقى هذا الأمر رفض الشارع اللبناني للأمر، ، بمجلسها البلدي وفعالياتها السياسية والتربوية والاجتماعية والصحية ومؤسساتها الأهلية وأصدروا بياناً للرأي العام والمسؤولين تضمن[٤٢]:

١- منذ العام ١٩٦٧ والى اليوم صدرت قوانين وقرارات كثيرة بإلحاق مياه القبيات بمصلحة مياه طرابلس أو بمصلحة مياه القبيات وفي كل مرة كانت القبيات تعلن رفضها بهذه القوانين والقرارات ولم تسلم مياهها للأسباب التالية:

أ- إن حق الانتفاع بمياه الجوز ومياه عين الست ونبع الأبيض ونبع حماده ونبع النصارى ونبع الحريق وغيرها ومن الينابيع الواقعة ضمن منطقة القبيات كانت منذ مئات السنين.

ب - إن حقوق أهالي القبيات في الاستفادة من كامل مياه هذه الينابيع مكرسة بمحاضر المساحة العائدة لأملاك القبيات بالعبارة الآتية (منتفعة بالري من مياه نبع الجوز) أو غيرها من الينابيع أعلاه.

ج- إن انتزاع هذه الحقوق من قبل الدولة لا يكون باستملاك وبعد دفع تعويض عادل ومسبق.

٢- يرفض القبياتيون بشكل قاطع المساس بهذه الحقوق، خاصة وان الدولة بإمكانها أن تتصرف بالفائض من مياه الشفة وتجره إلى أي منطقة كانت بدلاً من استعماله لري أراضينا.

٣- بإمكان الدولة في حال استلامها لهذه المياه أن تفرض علينا السعر الذي تريده على الرغم من حقوقنا المكرسة على هذه المياه وكأننا أضحينا ملزمين بشراء ملكنا وحقنا الشرعيين.

٤- إن أبناء القبيات يتولون إدارة أمور مياههم بأنفسهم وذلك باختيار لجنة عليا محلية تشرف على إدارة واستثمار مياه الشفة والري في القبيات وهذه اللجنة الأهلية هي التي تحدد سعر متر المياه بالاتفاق مع أهالي البلدة.

المحور الثالث: مستقبل خصخصة المياه بين القطاع العام والقطاع الخاص:-

إبان التسعينيات من القرن العشرين كانت الامتيازات هي المجرى الرئيس للاستثمارات الخاصة في المياه حيث كانت الشركات الخاصة –الأجنبية والمحلية- تتولى مسؤولية تحويل شبكات المياه وتشغيلها، وقد نجحت بعض تلك الامتيازات بالفعل في رفع مستوى الكفاءة وتقليل الكميات المهدرة في المياه وزيادة معدلات الإمداد وتوسيع نطاق تركيب أجهزة القياس وتحصيل الإيرادات إضافة الى تطوير مدى التغطية، ففي المغرب على سبيل المثال والتي قامت بمنح أربعة امتيازات بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢ ارتفع معدل التغطية مما أدى بالتالي الى زيادة درجة شعور المستهلكين بالرضا، وفي المقابل ظهرت ايضاً بعض الاخفاقات ففي بوليفيا منيت إحدى اتفاقيات الامتياز بالفشل في عام ٢٠٠٠ من جراء الاحتجاجات السياسية وفي الأرجنتين انهارت إحدى اتفاقيات الامتياز التي امتدت ٣٠ عاماً مع انهيار اقتصاد البلاد في عام ٢٠٠١ كما لاقى هذا المصير الامتياز الممنوح لغرب مانيلا والذي تم إنهاءه عام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠٠٤ انتهى احد الامتيازات إلى درجة جعلت القطاع الخاص يتردد في الدخول في أية صفقات[٤٣].

بالطبع هناك عدة أسباب شائعة للإخفاق ترتبط بالتنظيم والاستدامة المالية والشفافية في التعاقدات ومنها[٤٤]:

أولا : توسيع الشبكة: يعد توسيع الشبكة من بين الأهداف الرئيسة التي تدفع الحكومات للدخول في الامتيازات ولكن إذا نظرنا إلى الامتياز في مدينة بوينس أيريس مثلاً نجد إن معدل الزيادة في عدد التوصيلات كان اقل مما هو منصوص عليه في العقد وكان التقدم في أدنى مستوياته في المناطق الأكثر فقراً في المدينة وفي جاكرتا كانت ثلاثة أرباع التوصيلات الجديدة بموجب الامتياز مخصصة للأسر ذات الدخول المتوسطة والمرتفعة والمؤسسات الحكومية التجارية، أي إن اغلب الفقراء لم يشملهم التوسيع.

ثانيا : إعادة التفاوض بشأن التعريفات: تلعب السياسة دوراً كبيراً في تحديد تعريفات المياه ومن المنظور التجاري، تمثل العائدات من التعريفات ارباحاً لحملة الأسهم ورأس مال للاستثمارات المستقبلية، ولكن السياسات المتعلقة بالتعريفات والتي وضعت في الأساس لتعظيم الأرباح قد تخفض الرعاية الاجتماعية إلى أدنى مستوياتها، ففي بوليفيا قام صاحب الامتياز برفع التعريفات لتحويل جزء من تكلفة توسيع الهياكل الأساسية إلى مستهلكي المياه الحاليين، مما أدى إلى تبعات خطيرة وفي بوينس أيريس تم خفض التعريفات في البداية ثم رفعها بعد ذلك ست مرات بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢ تتضاعف تقريباً بعد حساب الانخفاض في القيمة النقدية والسبب في ذلك إن الجهة المزودة الخاصة سعت إلى الجمع بين الربحية وتحقيق الأهداف الموضوعة.

ثالثا : التمويل: نظراً لان الاستثمارات الرأسمالية في المياه قائمة على أساس السداد على دفعة واحدة فان الائتمان يمثل عاملاً مهماً لتوسيع الشبكة، وقد كانت الديون الخارجية الكبيرة إحدى سمات عمليات الامتياز في غرب مانيلا وبوينس أيرس التي كان يتم تمويل معظم الاستثمارات فيها عن طريق القروض والأرباح المتراكمة. وكانت قيمة حصة رأس المال تمثل اقل من ٥%

ومع اللجوء إلى الاقتراض من الخارج بالدولار الأمريكي واقتصار الإيرادات على العملة المحلية، كانت المحصلة هي التأثر الكبير بتقلبات سوق النقد الأجنبي.

إن السؤال المطروح الآن هو هل إن إدارة المياه يجب أن تدار من قبل القطاع الخاص ام القطاع العام وهذا السؤال ايضاً تسائل عنه وزير المياه البوليفي (أبيل ماماني) أثناء انعقاد ندوة المياه العالمية الرابعة التي عقدت في المكسيك في العام ٢٠٠٦ قائلاً: (لم توفر الخصخصة فرصة اكبر لمواطنينا الاكثر فقراً للحصول على المياه) فهل يتعين إدارة المياه من جانب القطاع الخاص أم القطاع العام[٤٥] ويرى مؤيدو الخصخصة أن الشركات الخاصة ستتمكن من إيجاد حل للمشاكل الكبيرة المحيطة بإمدادات مياه الشرب في كثير من الدول النامية ولكن مع ذلك يكون من الصعب –من الناحية العملية- إمداد تلك الشركات للطبقات الفقيرة بالمياه لأنه يتعين على الشركات تحقيق قدر معين من الأرباح تلبية لما يتوقعه حملة أسهمها.

والآن سنأخذ ثلاثة سيناريوهات لنقارن بين التمويل العام والخاص لقطاع الماء.

* السيناريو الأول: مقارنة بين التمويل العام والخاص لقطاع الماء مع افتراض دولة الصالح العام التي تعمل على تنظيم الخدمة العامة وتعمل في بيئة تضمن افضل التعاقدات بـ

إن قيام الدولة بإدارة قطاع الماء يجتذب المستهلكين بسبب انخفاض السعر بدلاً من استبعادهم وذلك يعني نقل الموارد للسكان بتأكيد طبيعة الماء كإرث مشترك وفضلاً عن ذلك فان الدولة لديها القدرة الأكبر على توزيع المخاطر وبعبارة أخرى في الوقت الذي لا يستطيع اغلب اللاعبين من القطاع الخاص أن يوزعوا المخاطرة (بسبب عيوب الأسواق المالية) فان الدولة بفضل الحلول الوسط الاجتماعية لها القدرة على تقاسم المخاطر مع جميع دافعي الضرائب، أي إن انخفاض السعر الذي يمارسه القطاع العام، يعود إلى أن هذا القطاع يستفيد من تأثير الكمية الذي يعوض بالكامل تأثير السعر، كذلك فان الدولة تسمح بالمحافظة على مبادئ الاستمرارية والحياد والمساواة الواجبة في حالة منتج مشترك كالماء وهذه الحجة هي غياب أي احتمال لإفلاس الدولة، أي انه لا يوجد خطر للتوقف عن دفع ديونها ، فإذا ما قررت شركة خاصة تحتكر توفير الماء أن تعلن إفلاسها لأسباب مالية ففي هذه الحالة سيحدث جدل كبير قبل أن يتمكن الناس من التأقلم مع هذا الوضع وقدرة الدولة على تمويل عجزها عن طريق الضرائب (في حين إن المساهمين في شركة خاصة ليسوا على الدوام مستعدين لدفع المزيد من رأس المال في حالة ظهور صعوبات) يتبين من خلال ذلك أن القطاع العام لديه ميزة نسبية بالنسبة للقطاع الخاص في تمويل وإدارة منتج مشترك حيوي مثل الماء.

* السيناريو الثاني: مقارنة بين التمويل العام والخاص لقطاع الماء مع الافتراض بان الدولة تعمل فقط لمصلحة المجموعات التي تمثلها:

هناك رأي يقول أن الخصخصة تؤدي لإشراف اقل فاعلية لأنها تتخلى عن ريع معلوماتي لملاك الشركة المخصخصة في حين تتخلى الدولة عن جزء من معلوماتها وفي المقابل عندما تكون الدولة خاضعة لبعض جماعات الضغط فان الخصخصة تمنع الحكومة من إدارة المنتج المشترك لمصلحة الجماعات الخاصة التي تمثلها، ويستنتج من ذلك انه من الأفضل خصخصة الماء عندما تكون الحكومة اكثر خضوعاً للمصالح الخاصة، وهناك رأي آخر يفترض إن البلاد تحكمها عدة اغلبيات تعمل كل منها على تحقيق مصالح ناخبيها الخاصة فإذا كانت إدارة الماء تخضع لاحتكار عام، فان الأغلبية تستطيع الاستحواذ على الريع الناتج من استغلاله في حين انه إذا كانت الإدارة لاحتكار خاص، فان الحكومة لن تستحوذ إلا على جزء من الريع وتترك الباقي

لملاك الشركة، وهكذا قد تكون الخصخصة مفضلة بقدر ما تشكل ضماناً للناخبين من كل معسكر ضد الاستحواذ على مورد قومي خلال إحدى دورات تبادل السلطة كذلك فان الدولة لا تستطيع أن ترتبط بسياسة طويلة الامد بشكل له مصداقية الأمر الذي يلغي الحافز لدى مديريات الشركات العامة لعمل جميع الاستثمارات الضرورية لأنه يمكن للدولة في أي وقت أن تحرمهم بأثر رجعي من المزايا المرتبطة بهذه الاستثمارات ومن هنا لا تستطيع الدولة أن تحافظ دائماً على نوعية الماء الذي تقدمه للسكان في الكثير من البلدان.

إذن هل الإدارة العامة للماء اقل كفاءة من القطاع الخاص؟ تكاد تستحيل الإجابة على هذا السؤال فكل من القطاعين له مواطن القوة والضعف (بافتراضات مختلفة) لذا فحتى إذا دلت بعض الدراسات التجريبية على مدى تحسن في الهياكل المالية للشركات المخصخصة (تناقص نسبة الدين/رأس مال) فيجب ألا نغفل الطبيعة الاقتصادية لهذه الدراسات وان المدافعين عن السوق يبرزون بشكل مبالغ فيه النجاحات المالية. ليغطوا المآسي الاجتماعية التي تنتج منها ولهذا السبب يميل كثير من الاقتصاديين اكثر فاكثر نحو إدارة الماء بالتفويض كأسلوب مقبول للتنظيم[٤٦]

التوصيات:

من خلال ما تقدم نلاحظ إن خصخصة المياه قادمة إلى البلدان النامية مع العلم إن شعوب هذه البلدان ترفض هذه الفكرة ولكن الحكومات لها رأي آخر إذ يجب إن يؤخذ الأسلوب المناسب للخصخصة لكي لا تظلم هذه الشعوب إذا ما عرفنا إن النسبة العظمى من هذه الشعوب هي بلدان فقيرة ولا يستطيع الفقير فيها دفع ثمن التعريفات للحصول على الماء اللازم لاحتياجاته لذلك يجب على الدولة أن لا ترفع يدها من هذا القطاع المهم وان كان لابد من الخصخصة فان السيناريو الأخير قد يكون الأكثر ملائمة لبلداننا.وهو السيناريو الثالث، هذا وسبق إن أوضحنا في بداية البحث الأشكال التنظيمية الفرنسية والألمانية والبريطانية واشرنا أن النظام الفرنسي يعد هو السائد والأحسن من بين الأنظمة الثلاثة، وهي الإدارة بعقد تفويض أي مشاركة عام/خاص تتحقق بتسليم الدولة للموجودات العامة على أساس طلب عروض عامة وطنية أو دولية أو بعبارة أخرى توقع الدولة عقداً بالادراة المشتركة للماء لشركة ما عليها أن تنفذ الاشتراكات الواردة بدفتر المواصفات والشروط وهذا معناه أسلوب للإدارة يستفيد من مزايا السوق والقطاع العام في الوقت نفسه، حيث يعتقد إن الإشراف القوي للحكومة مقيد لحماية المصلحة العامة وهذه الفقرة من إحدى فقرات المبادئ العامة التي وصفها معهد المحيط الهادي The Pacific Institute[٤٧]، ويستمد العقد شرعيته من المنافسة التي تعني عادة تحسيناً في نوعية المنتج وتسمح للإدارة بالتفويض أن تضمن معايير النوعية التي يعجز القطاع الخاص عن تحقيقها احياناً، وهكذا يمكن تقدير أهمية المنافسة السابقة على التعاقد، فالدولة بفتح الباب أمام جميع المتنافسين تستطيع اختيار أفضلها قدرة على تحقيق ما ورد بدفتر المواصفات والشروط والمنافسة هنا تعمل كمرشح يسمح للدولة باختيار شركة ذات مصداقية، أما دفتر المواصفات والشروط فيجب أن يكون قاطعاً في منع أي تجاوزات للسوق بهدف ضمان حق كل إنسان في الماء بصفته يساوي الحق في الحياة، وبعد تحديد كمية الماء اللازمة للحياة يومياً لكل فرد، يجب أن تشترط الدولة إن الثمن المحدد للمتر المكعب من الماء يجب أن يساوي قيمة الخدمة وان يراعي كذلك القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الفقيرة. وفي الواقع يجب أن يضمن هذا العقد كون الماء مورداً يتوقف ثمنه الاقتصادي على القيم الثقافية للشعب، مع تجنب أن يصبح مصدراً للريع للرأسماليين الذين يقتنصون الفرص، لذلك على الدولة، مع التأكيد على معايير الاستمرارية والنزاهة والمساواة والشفافية والمسؤولية في إدارة مورد مشترك مثل الماء أن تتخلى عن مبدأ (الملوث يدفع) الذي يسمح للأغنياء لا فقط أن يستخدموا ما يشاءون –بل أن يلوثوا ما يشاءون طالما انهم سيدفعون ثمن ذلك، على الدولة إذن إن تنظم الإدارة بالتفويض بان تحدد قواعد التشغيل، وان تشرف على تطبيقها وعلى نتائج ذلك بمجموعة من الإجراءات الايجابية والسلبية.

المصادر والهوامش

١. هنري سي سميه: العولمة الأمريكية وإعصار الخصخصة الذي يجتاح كل القارات، مجلة آسيا تايمز، ٢٠٠٥/٢/١٢.ص١ منشور على الموقع www.almoharrer.net

٢. خصخصة المياه –الشركات تربح- والبشر يعطشون..؟ موقع البيئة، ٢٠٠٧/٢/٢٣.ص٢ ، منشور على الموقع www.4eco.com

٣. الاستثمارات في قطاع المياه الشرق أوسطي يتوقع ان يبلغ ١١٧ مليار حتى عام ٢٠١٥، AME info، ٢٠٠٧/١/١٠.ص٢

4. Water Privitization: Corporater Accountability international 2007.p1

٥. ماذا تعني خصخصة المياه في إفريقيا، مجلة التحلية السعودية www.altahlya.com، ٢٠٠٦/٩/١٤.ص١

٦. باتر محمد علي :ملفات العولمة الشائكة، من يملك المياه سياسياً: جريدة الزمان العدد ١٤٠٢، ٢٠٠٣/١/١٠. www.azzaman.com

7. Water Privitization: From wikipedia, The Free encyclopedia, 2007.p2

٨. تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،نيويورك ، الولايات المتحدة، ٢٠٠٦.ص97

٩. جوزيف ب.ثيبري أموجو: الماء ملكية عامة ام خاصة: الدولة والجماعات المحلية، والشركات متعدية الجنسيات، فصل من كتاب: الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٥١.

10. The Meaning of Privatization, SERC (Stat Environnental Resources Center, www.serconling.org,2007.p1

١١. جوزيف ب.ثيبري أموجو: الماء ملكية عامة ام خاصة: الدولة والجماعات المحلية، والشركات متعدية الجنسيات، فصل من كتاب: الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية ،مصدر سبق ذكره ، ص٥١.

١٢. ثامر الصفار :العولمة والمياه: الحوار المتمدن، العدد ١٨٩١، ٢٠٠٧/٤/٢٠. ص٤ منشور على الموقع www.ahewar.org

١٣. المؤشرات العامة لحالة البيئة في مصر (البيئة وحقوق الانسان)، مركز حابي، ٢٠٠٤/١١/٣٠. Habi center for environmental rights الموقع www.hcer.org

١٤. للمرة الأولى في مصر السماح للقطاع الخاص بإقامة مشروعات للماء وتشغيلها، تقرير المياه الأسبوعي، الشرق الأوسط وإفريقيا، ٢٠٠٧/٨/٢٨.

١٥. صحيفة المصريون، ٢٠٠٦/٥/٢٤.الموقع www.almesryoon.com

١٦. بعد قرار خصخصة مياه الشرب مظاهرات غاضبة في المطرية والمرج وعين شمس، موقع هتاف الصامتين، ٢٠٠٦. الموقع http://bafree.net

17. Islam online, 20/3/2006.

١٨. بحث منشور على الموقع www.alltalaba.com.

١٩. المصدرنفسه.

٢٠. وزارة الري تقوم بدراسات ميدانية ببيع المياه ، ٢٠٠٦/٩/٧. بحث منشور على الموقع www.amlalomah.net
٢١. خصخصة مياه النيل وبيع الماء المصري لإسرائيل. بحث منشور على الموقع www.Horitna.com
٢٢. جريدة حدوتة مصرية ١٣/٨/٢٠٠٧.الموقع http://hadoutamasrya.blogspot.com
٢٣. بحث منشور على الموقع ww.portsaid online في ٣١/١٠/٢٠٠٧
٢٤. الاقتصاد المصري وخصخصة بلا حدود: بحث منشور على موقع قاسيون ، ١٢/٩/٢٠٠٧. الموقع www.kassioun.com
٢٥. خصخصة قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي في مصر، بحث منشور على موقع قاسيون ، ٢٢/٤/٢٠٠٧. الموقع www.kassioun.com
٢٦. دراسة تدعو الى خصخصة المياه ورفع أسعارها، جريدة الوطن، العدد ٢٠٧٦، ٢٠٠٦.
٢٧. خطة لخصخصة المياه السعودية بكلفة ١٣ مليار دولار، الجزيرة نت، ١١/٣/٢٠٠٣.
٢٨. السعودية تعتزم خصخصة المؤسسة العامة لتحلية المياه، الجزيرة نت، ١٢/١٠/٢٠٠٦.
٢٩. خطوات لتحويل (التحلية) الى شركة مساهمة باستثمارات ٧٠ مليار ، جريدة الوطن ، العدد ١٦٧٩، ٥/٧/٢٠٠٥.
٣٠. السعودية: خصخصة قطاع المياه خلال ٧ سنوات، الشرق الأوسط، العدد ٩٧٦٠، ١٨/٨/٢٠٠٥.
٣١. المصدر نفسه.
٣٢. اهتمام بريطاني بمشروعات خصخصة المياه والصرف الصحي، جريدة الوطن، ١٤/١١/٢٠٠٥.
٣٣. منافسة على خصخصة المياه في جدة، صحيفة الوسط العدد ١١٥٠، ٣٠/٩/٢٠٠٧.
٣٤. التجربة الأردنية في خصخصة خدمات قطاع المياه، سلطة المياه، المملكة الأردنية الهاشمية، ٧/١١/٢٠٠٧. الموقع www.waj.gov.jo
٣٥. سياسات العولمة وخصخصة المياه في الدول العربية، موقع العربية لمعلومات وحقوق الإنسان، ٢٠٠٥، وينظر ايضاً موقع حابي للحقوق البيئية.
٣٦. التجربة الأردنية في خصخصة قطاع المياه: المصدر السابق.
٣٧. المصدر نفسه.
٣٨. المصدر نفسه.
٣٩. جوزف عبد الله: ازمة المياه في لبنان ،بحث منشور على الموقع www.kobayat.org
٤٠. المصدر نفسه.
٤١. المصدرنفسه.
٤٢. القبيات ترفض خصخصة مياهها، منشور على الموقع: www.kobayat.org
٤٣. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦، ص[٩٢].
٤٤. المصدر نفسه، ص[٩٣-٩٤].
٤٥. إدارة المياه، تقرير: بيترنيل جروين، ٢٢/٣/٢٠٠٦.منشور على موقع العربية www.alarabiya.net

٤٦. جوزيف ب.ثيبري أموجو: الماء ملكية عامة ام خاصة: الدولة والجماعات المحلية، والشركات متعدية الجنسيات، فصل من كتاب: الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية ،مصدر سبق ذكره ، ص[٤٩]

47. Water Privitization, Pacific Institute, 2007.www.pac-inst.com